الفصل الرابع

عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها

أ. الملامح الكوفية في مستوى الرفع

الأوّل: (القول في رفع الفعل المضارع)[1]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ: و المضارع ما كان في أوّله احدى الزوائد الأربع يجمعها قولك أنيتُ و هو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم.

اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو: ((يقوم زيد)) ,و ((يذهب عمرو)), فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة و الجازمة ,و ذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله. وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم .[2]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب و الجوازم, فالنواصب نحو: ((أنْ)) , و ((لّنْ)) , و ((إذَنْ)) , و ((كّيْ)) , وما أشبه ذلك , و الجوازم نحو: ((لم)) و ((لمّا)) , و لام الأمر , و ((لا)) في النهي , و ((إنْ)) في الشرط, و ما أشبه ذلك , فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب, نحو: ((أريد أنْ تّقُومَ)) , و ((لّنْ)) , و ((إذنْ أكرمَك)) , و ((كّي تفعَلَ ذلك)) , و إذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم, نحو: ((لم يقمْ زيد)) , و ((لما يذهبْ عمرو)) , و ((لينطلقْ بكر)) ,

---

[1]. محمد بن علي ,*حاشية الصبان*, (بيروت-لبانان : دار الكتب العلمية), ج 3 ص 244.

[2]. عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري, *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين*, (بيروت-لبانان : دار الكتب العلمية, 1971), ج 1 ص 83

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

و ((لا يفعلْ بشر)) , و ((إنْ تفعلْ أفعلْ)) و ما أشبه ذلك , و إذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً فعلمنا أن يدخولها دخل النصب أو الجزم , ويسقوطها عنه دخله الرفع.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: ((إنه مرفوع لقيامه مقام ا لاسم)) , لأنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوبا , كقولك: ((كان زيد يقم)) , لأنه قدحلّ محلّ الاسم إذ ا كان منصوبا و هو ((قائماً)): ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم و الاسْمُ يكون مرفوعاً و منصوباً و مخفوضاً ؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع.

النصب و الخفض, يدل عليه أنا وجدنا نصبه وجازم لا يدخلان على الاسم: فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين في النصب والجزم , فدلّ على ما قلنا.

والذي يدلّ على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام ا لاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم: ((كاد زيد يقوم)) , لأنه لا يجوز أن يقال: ((كاد زيد قائماً)) , فلما وجب رفعه بال إجماع دلّ على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنة مرفوع لقيامه مقام الاسم, وذلك من وجهين: أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنويّ؛ فأشبه الإبتداء, والإبتداء يوجب الرفع, فكذلك ما أشبهه.

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

الوجه الثاني: أ نه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أ قوى أ حواله, فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أ قوى الإعراب, وأوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم.

ولا يلزم على كلامنا الفعلُ الماضي؛ فإنه يقوم مقام الاسم, ومع هذا فلا يجوز أ ن يكون مر فوعاً؛ لإنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجباً لرفعه, وذلك لأنّ الفعل الماضي ما استحقّ أ ن يكون معرباً بنوع ما من الإعراب, فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرفع؛ لإن الرفع نوع من الإعراب, وإذا لم يكن يستحق أ ن يعرب بشيء من الإعراب استحال أ ن يكون مرفوعاً؛ لأنه نوع منه, بخلاف الفعل المضارع؛ فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بيناها, فكان قيامه مقام الاسم موجباً له الرَّفْعَ, وصار هذا بمنزلة السيف؛ فإنه يقطع في محل يقبل القطع, ولا يقطع في محل لايقبل القطع, فعدم القطع في محل لا يقبل القطع لا يدلّ على أ نه ليس بقاطع, فكذلك هاهنا: عدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم لا يدلّ علي أ ن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع, وهذا واضح لإشكال فيه.

و أ ما الجواب عن كلمات الكوفيين: فقولهم: ((إنه يرتفع بتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة)) قلنا: هذا فاسد , وذلك لأنه يؤدّي إلى أ ن يكون الرفع بعد النصب و الجزم , ولاخلاف بين النحويين أ ن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل , والنصب صفة المفعول , وكما أن الفاعل قبل المفعول, فكذلك ينبغي أ ن يكون الرفع قبل النصب , وإذا كان الرّ فْعُ قبل النصب فلأن

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى, فلما أدّى قولهم إلى خلاف جماع وجب أ ن يكون فاسداً.

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة رفع الفعل المضارع.

الثاني: (القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر)[3]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية, و الخبر الاسم المرفوع المسند اليه.

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وذلك نحو: ((زيد أخوك))، و ((عمرو غلامك)). وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه:

فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالإبتداء وحده ،وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالإبتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالإبتداء.[4]

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر و الخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ،والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ،ولايتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت ((زيد أخوك)) لايكون أحدهما كلا ما إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كلّ واحد منها في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان ، كلّ واحد منهما

---

[3]. محمد بن علي, المرجع السابق, ج 1,ص 186

– خالد الأزهاري, *شرح التصريح على التوضيح* , (القاهرة: دار الفطر) ج1, ص 189

[4]. الأنباري, المرجع السابق , ج 1, ص 49

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال الله تعالى:(أيّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) [5]

فنصب ((أيّاما)) ب ((تدعو)) ، وجزم ((تدعوا)) ب ((أياما))، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا، و قال تعلى: {اينما تكونوا تدرككم الموت}[6] ف ((أينما))، منصوب ب ((تكونوا)) و((تكونوا)) مجزوم ب ((اينما))، وقال تعلى: { فأينما تولوا فثم وجه الله}[7] إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك هاهنا.

وقالوا: ولا يجوز أيقال إن المبتدأ ير تفع بالإبتداء ، لأنا نقول: الإبتداء لايخلو:

إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غية له ، وذلك محال ،وإن كان فعلا فينبغي أن: ((زيد قئما)) كما يقال: ((خضر زيد قائما)) ، وإن كان أداة فلأدوات لاترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فلاسم لايرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معرف.

وقالوا: ولايجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية ، لأنا نقول: إذكان معني الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لايكون عاملا . والذي يدل على أن الإبتداء لايوجب

---

[5]. القرأن, الإسراء : 110

[6]. القرأن, النّساء : 78.

[7]. القرأن, البقرة : 115.

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبا للر فع لوجب أن نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الإبتداء لايكون موجبا للرفع.

بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان وأما البصريون فاحتجوا التعرّي من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرة حسّية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطْع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أنتميز أحدهما من الآخر فصبغْتَ أحدَهما، وتركت صبغ الآخر، لكان ترْكُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك هاهنا. وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في الخبر، قياساَ على غيره من العوامل، نحو: ((كان)) وأخواتها، و ((إنَّ)) وأخواتها، و ((ظننت)) وآخواتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك هاهنا.

وأما مَنْ ذهب إلى أن الإبتداء والمبتدأ جميعا يعلان في الخبر فقالوا : لأنا وجدنا لخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا همار العاملين فيه، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، إذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له.

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الإبتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه، ورتبتُه أن لايقع إلا بعده، فالإبتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخّن الماء بواسطة القِدْرِ والحطب ، فالتسخين إنما حصل عنه وجودهما، لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ها هنا، الإبتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه، لأنه اسم، والأصلُ في الأسماء أن لاتعمل.

وأما من ذهب إلئ أن الإبتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، فقالوا: إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الإبتداء؛ لأن الإبتداء عامل معنويّ، والعامل المعنويّ ضعيف؛ فلايعمل في شيئين كالعامل اللفظيّ.

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر.

الثالث : (القول في تقديم الخبر على المبتدأ)[8]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : الخبر قسمان مفرد و غير مفرد.....الخ (و منفي في باب الخبر ما يبيّن الخبر التقدم من المبتدأ)

ذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ؛ فالمفرد نحو : قائم زيد ، و ذاهب عمرو والجملة نحو : أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة.[9]

---

[8]. محمد بن علي, المرجع السابق, ص 98-101

[9]. محمد بن علي, المرجع السابق ص 98-101

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدِّي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد كان فى قائم ضمير زيد ؟ وكذلك إذا : قلت أبوه قائم زيد كانت الهاء في أبوه ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولاخلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالو: إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل في بيته يؤتى الحكم.[10]

وقولهم: في أكفانه لف الميت و مثنؤ من يثنؤ وحكى سيويه تممي أنا فقد تقدم الضميرفي هذه المواضع كلها على الظاهر لان التقدير فيها الحكم يؤتى في بيته والميت لف في أكفانه ومن يشنوك مشنؤء وأنا تميمي وأما ما جاء من ذلك في اشعا رهم فنحو ما قال الشاعر من الطويل:

بنونا بنوأبنائناوبناتنا بنوهن أبناءالرجا الاباعد[11]

ويروى الاكارم وتقديره: بنو أبنائنا بنونا .وقال الاخر من الوافر:

فتى ماابن الا غ اذا شتونا وكب الزاد في شهري قماح[12]

وتقديره : ابن الأغرفتى ما إذا شتونا، وقال الشماخ من الوافر :

كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون، ان مطرح الظنون[13]

---

[10]. الأنباري, ن المرجع السابق, ج 1 , ص 68

[11]. جمال الدين ابن منظور , *لسان العرب*, (بيروت-لبانان: دار الكتب العلمية, 1968) ج 11,ص152

[12]. بهاء الدين عبدالله , *شرح ابن عقيل* , (بيروت: المكتبة المصرية), ص 119

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله: وصل أروى مبتدأ ، وظنون خبره وكلا يومي طوالة ظرف يتعلق ب ظنون الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ, فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه, لأن المعمول لايقع إلا حيث يقع العامل, ألاترى أنك لوقلت: القتال زيدا حين تأتي فنصبت زيدا بتأتي لم يجز؛ لأنه لايجوز أن تقدم تأتي على حين فتقول: القتال تأتي حين؛ فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعا كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدا: لأن المعمول لايقع العامل: لأن المعمول تبع للعامل, فلا يفوقه في التصرف, بل أجمل أحواله أن يقع موقعه: إذ لو قلنا أنه يقع حيث لايقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع: ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لايجلس السيد, فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد, وذلك عدول عن الحكمة, وخروج عن قضية المعدلة, واذا ثبت بهذاجواز تقديم معمول خبر المبتداء على المبتداء فلأن يجوز تقديم خبر المبتداء عليه أولى: لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول, وهذا لا إشكال فيه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم لو جوّزنا تقديمه لأدَّى ذلك إلى أن تقدِّمَ ضمير الاسم على ظاهره قلنا: هذا فاسد، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدّما في اللفظ إلا أنه متأخّر في التقدير، وإذا كان مقدّماً لفظاً متأخّراً قديراً، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار؛ ولهذا جاز بالإجماع ضرب غلامه زيد إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا؛ لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير, فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، قال الله تعالى: "فأوجس

---

[13]. جمال الدين ابن منظور , المرجع السابق ,ج 2, ص848

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

في نفسه خيفة موسى"[14] فالهاء عائدة إلى "موسى" وإن كان متأخراً لفظا, لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير.

وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر كان على اسمها، نحو: كان قائما زيد وإن كان قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من التقديم الضمير، ولهذا لو فقد هذا الضمير من تقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير، ألا ترى أنه لايجوز ضرب غلامه زيدا إذا جعلت غلامه فاعلا وزيدا مفعولا لأن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عدل بالشيء عن الموضع الذي يستحقه، فأما إذا وقع في الموضع الذي يستحقه فمحال أن يقال إن النية به غير ذلك. وهاهنا قد وقع الفاعل في رتبته والمفعول في رتبته، فلم يمكن أن تجعل الضمير في تقدير التأخير، بخلاف ما إذا قلت : ضرب غلامه زيد فجعلت غلامه مفعولا وزيدا فاعلا، فأما قوله تعالى : " وإذا بتلى إبراهيم ربه بكلمات "[15] فإنه وإن كان بتقديرالتأخير يصير إلى قولك : وإذا ابتلى ربه إبراهيم ، فيكون إضمارا قبل الذكر كقولك :

ضرب غلامه زيدا إلا أن بينهما فرقا، وذلك لأن قولك ضرب غلامه زيدا تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره لفظا وتقديرا، وقوله تعالى : " وإذا بتلى إبراهيم ربه " تديم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقدير لا لفظا، والضمير متى تقدم تقديرا لا لفظا أو تقدم لفظا لا تقديرا فإنه يجوز، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظا وتقديرا. فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة الخبر المقدّم.

---

[14]. جمال الدين ابن منظور , المرجع السابق, ج 11, ص415

[15]. القرأن, طه : 67

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

ب. الملامح الكوفية في مستوى النصب

الأول : (القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل)[16]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : النّواصب عشرة و هي أن لن إذن كي لام كي.....الخ

ذهب الكوفيون إلى أنّ لام ((كي)) هي الناصبة للفعل من تقدير ((أنْ))، نحو :

((جئتك لتكر مني)). وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل ((أنْ)) مقدرة بعدها، و التقدير: جئتك لأن تكرمني.[17]

أما الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إ نما قلنا إنّها هي الناصبة لأنها قامت مقام ((كي))، ولهذا تشتمل على معنى ((كي))، وكما أن ((كي)) تنسب الفعل فكذلك ما قام مقامه. ومنهم من تمسَّك بأن قال : إنَّما نصبت الفعل لأنها تفها تفيد معنى الشرط، فأشبهت ((إنّ) المخفَّفة الشرطيّة، إلا أن ((إن)) لما كانت أمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، فجزموا ((إنّ))، ونسبوا باللام ؛ للفرق بينهما، ولميكون للرفع مدخل في واحد من هذين المعينيين، لأنه يبطيلو مذهب الشرط؛ لأن الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوّه من حرف الشرط وغيرِه من العوامل الجازمة والناصبه .

ولا يجوز أيضًا أن يقال:((هَلاَّ)) نصبوا بـ ((إنْ)) ، وجز موا باللام وكان الفرق واقعاً)) ، لأنا نقول : إنّ ((إنْ)) لمّا كانت أمَّ الجزاء كانت أوْلى باستحقاق الجزم؛ لأنها تقتقر إلى فعل الجزاء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيتطول

---

[16]. جمال الدين ابو عمر , شرح *المفصل*, (صيدا–بيروت: المكتبة المصرية),ج 7, ص20

[17]. الأنباري, المرجع السابق, ج 1, ص 10

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

الكلام، والجزم حذف، والحذف تخفيف، ومع طول الكلام يناسب الحدف والتخفيف، بخلاف اللام، فبان الفرق بينهما.

قالوا : ولا يجوز أن يقال : ((إنها لام الخفض التي تعمل في الأسماء))، لأنا نقول: لو جاز أن يقال إنّ هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير: ((أنْ))، لجاز أن يقال: ((أمرت بتكرم)) على تقدير: ((أمرت بأنْ تكرم))، فلما لم يجز ذلك بالاجماع دلّ على أنا وإن سلمنا أنها من عامل الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعل في بعض أحوالها، والدليل على هذا أنّها تجزم الأفعال في غيرها تبين الحالين، في الأفعال مر والدعاء، نحو:((ليقم زيد))، و((ليغفر الله لعمر و))، فكما جز أن نتعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزما جاز أيضا أن تعمل في بعض أحو الها فيه نضبا.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قالنا إن الناصب للفعل ((إن)) المقدرة دون اللام، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعل؛ فوجب أن يكون الفعل مصبا بتفدير ((أنْ)). وإنما وجب بقدير ((أنْ)) دون غيرها لأن ((أنْ)) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجرّ، وهي أما لباب، فكان تقديرها أولى من غيرها؛ ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام، وإن شئت أضمر تها، كما يجوز إظهار الفعل وإظماره بعد ((إنْ)) في قولهم: ((إنْ جيرا فجير، وإن شرا فشر))، وإنّما حذفت ههنا بعد وكذلك الواو والفاء تجفيفا، والحذف للتخفيف كثير في كلامهم؛ ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء المخاطب قي أمر المواجه

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

طلبا للتخفيف، وقد حكى هشم بن معاوية عن الكسائيّ أنه حكى عن العرب ((لا بدّ من يتبعها)) أي: لا بد من أنْ يتبعها' فحدف ((أنْ))، فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: ((إنما قالنا إنها هي الناصبة؛ لأنها قامت مقام ((كي)) تنصب، فكذلك ما قام مقامها)) قلنا: لا نسلم أن ((كي)) تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بتقدير ((أنْ)) لأنها حرف جرّ، وتارة تنصب بنفسها، وليس حملها على إحدى الحا لين أولى من الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير ((أنْ)) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها؛ لأنها تلك الحالة التي تنصب الافعل بتقدير ((أنْ)) حرف جرّ كما أن اللام حرف جرّ، وفي الاحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب، وحمل حرف الجرّ على حرف الجر أوْلى من حمل حرف الجرّ على حرف النصب، فكما أن ((كي)) في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير((أنْ))، فكذلك اللام ينغي أن تنصبه بتقدير ((أنْ)) ، وقولهم: ((إنّها تشتمل على معنى كي)) قلنا: كما أنها تشتمل على معنى ((كي)) إذا كان ناصبة، فكذلك تشتمل على معنى ((كي)) إذا كانت جارة؛ فإنه لا فرق بين ((كي)) الناصبة و ((كي)) الجارة في المعنى؛ على أن كونها في معنى ((كي)) الناصبة لا يخر جها عن كونها حرف جر، فإنّه قد يتفق الجر فان فى المعنى وإن اختلفا في العمل، ألا ترى أن اللام في قولك:((جئت لأكرمك)) بمعنى ((كي)) فمي قولك: ((جئت كيأكرمك))،و ((لكيأكرمك)) وإن كانت اللام حرف جرّ، و((كي)) حرف نصب، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جرّ، فكذلك هاهنا.

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة رفع ناصب المضارع بعد لام التعليل.

الثاني: (هل تنصب «حتى» الفعل المضارع بنفسها؟)[18]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : النّواصب عشرة و هي أن لن إذن كي لام كي لام لالجحود حتى الجواب بالفاء واو أو.

ذهب الكوفيون إلى أنّ «حتى» تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير «أَنْ»، نحو قولك: «أطع لله حتى يُدْخِلَكَ الجنة»، و«اذكر لله حتى تَطْلُعَ الشمس» وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك: «مَطَلْتُهُ حتى الشتاءِ»، و«سَوَّفْتُهُ حتى الصيفِ». وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ إلى أن الاسم يخفض بعدها ب«إلى» مضمرة أو مظهرة . وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جرٍّ، والفعل بعدها منصوب بتقدير «أنْ» والاسمُ بعدها مجرور بها .[19]

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قلوا: أنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لا تخلو: إما أن تكون بمعنى«كي»، كقولك: «أطع لله حتى يُدْخِلَكَ الجنة»، أي: كي يدخلك الجنة، وإما أن تكون بمعنى «إلى أنْ»، كقولك: «اذكر لله حتى تطلع الشمس»، أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى «كي» فقد قامت مقام «كي»، و «كي» تنصب، فكذلك ما قام مقامَهَا، وإن كانت بمعنى «إلى أنْ» فقد قامت مقام «أنْ»، و «أَنْ» تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وصار هذا

---

[18]. المرادي, *الجانى الداني*, (صيدا-بيروت: المكتبة المصرية), ص 554

[19]. الأنباري, المرجع السابق, ج 1 ص 121

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

بمنزلة واو القسم، فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملَهَا، وكذلك واو «رُبَّ» لما قامت مقامها عملت عملها، فكذلك هاهنا. وقلنا «إنها تخفض الاسم بنفسها» لأنها قامت مقام «إلى»، و «إلى» تخفض ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها. وأما الكسائيّ فقال: إنما قلتُ إنها تخفض ب «إلى» مضمرةً أو مظهرةً لأن التقدير في قولك: «ضربت القوم حتى رَيْدٍ»:

حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف «انتهى ضربي إلى» تخفيفًا، فوجب أن تكون«إلى» هي العاملة.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للفعل «أن» المقدرة دون «حتّى» أنا أجمعنا على أنّ «حتى» من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يخوز أن تجوعل من عوامل الأفعال، لأن عوامل الأسماء لا تكون عواملَ الأفعالِ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عواملَ الأسماء، وإذا ثبت أنه لا يخوز أن تكون عواملُ الأسماء عوامل الأفعال لا تكون عواملَ الأسماء، وإذا ثبت أنه لا يخوز أن تكون عواملُ الأسماء عواملَ الأفعالِ فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير «أنْ». وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرفُ الجرِّ، وهي أم الحروف النا صبة للفعل، فلهذا كان تقديرها أَولى من غيرها.

والذي يدلّ على أن الفعل بعد «حتى» منصوب بتقدير «أنْ» لا بها نفسها قولُ الشاعر [من الكامل]:

دَاوَيْتُ عيْنَ أبي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى الْمَصِيفِ وَيَغْلُوَ الْقِعْدَانُ

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

ف «المصيف»: مجرور ب «حتى»، و «يغلو»: عطف عليه، فلو كانت «حتّى» هي الناصبة لوجب أن لايجيء الفعل هاهنا منصوباً بعد مجيء الجرّ، لأن«حتّى» لاتكون في موضع واحد جارةً وناصبةً، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه، فإذا لم تكون في موضع واحد خارةً وناصبةً، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه، فإذا لم يكن قيل «يغلو» فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور، علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً، وإذا وجب الجرّ بعد الواو، وجب أن يكون «أنْ»، لأنَّ «أنْ» مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بينا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنها إذاكانت بمعنى «كي» فقد قامت مقام «كي»، و «كي» تنصب، فكذلك ما قام مقامها»، فالكلام على فساده كالكلام في مسألة لام «كي»، فلا نعيده هاهنا.

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة تنصب «حتى» الفعل المضارع بنفسها..

الثالث : (القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها)[20]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : الحال هو الإسم المنصوب المفسّر لما انبهم من الهيئات.....ولا تكون الا بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها الاّ معرفة.

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو : "راكبا جاء زيد" ويجوز مع المضمر، نحو : "راكبا جئت".

[20]. جمال الدين أبو عمر, المرجع السابق, ج 2, ص 57

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر و المضمر.[21]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المضهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : " راكبا جاء زيد "كان في ط راكبا " ضمير "زيد" ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز .

وأما البصريون فاحتخوا بأن قالو : إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا، نحو : "راكبا جاء زيد" للنقل والقياس : أما النقل فقولهم في المثل : "شتى تؤوب الحلبة"[22]، ف"شتى": حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدل على جوازه. وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا، وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم : "عمرا ضرب زيد" فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم "إنما لم يجز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر" قلنا : هذا فاسد؛ وذلك لأنه وإن كان متقدما في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز فيه التقديم، قال الله تعالى : " فأوجس في نفسه خيفة موسى"[23] فالضمير في "نفسه"

---

[21]. الأنباري, المرجع السابق, ج 2, ص 231

[22]. جمال الدين ابن منظور, المرجع السابق, ج 1, ص 327

[23]. القرأن, طه : 67

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

عائد إلى "موسى" وإن كان مؤخرا في اللفظ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم، قال زهير [من البسيط]:

من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا[24]

فالهاء في "علاته" تعود إلى "هرم" لأنه في تقدير, لأن التقدير : من يلق يوما هرما على علاته، فلما كان "هرما" في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزا، ومن كلامه "في اكفانه لف الميت" ومن أمثالهم "في بيته يؤتى الحكم"[25] وتزعم العرب أن أرنبا وجدت تمرة فاختلسها تعلب منها، فاختصما إلى ضب، فقالت الأرنب : يا أبا الحسيل، قال الضب : سميعا دعوتما، قالت : أتيناك لتحكم بيننا. قال : عادلا حكمتما. قالت : فاخرج إلينا، قال : "في بيته يؤتى الحكم"؛ فالضمير في "في بيته" يعود إلى "الحكم" وقد تقدم عليه. وهذا كثير في كلامهم، وقد بينا ذلك مستقصى في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بما يغني عن الإعادة هاهنا، والله أعلم.

الرابع: (هل تنصب لامُ الجُحُودِ بنفسها؟ وهل يتقدَّم معمولُ منصوب بها عليها؟)[26]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ :النواصب عشرة و هي أن و لن و إذن و كي و لام كي و لام الجحد و حتى و الجواب بالفاء و الواو و أو.

ذهب الكوفيون إلى أن لام الْجَحْد هي الناصبَةٌ بنفسها , ويجوز إظهار ((أنْ)) بعدها للتو كيد, نحو: ((ما كانزيد لأن يدخل دارك)) ,و ((ما كان

[24]. أبو هلال حسن الأسكاري, *جمهرة الأمثال*, (مصر, مكتبة النهضة) ,ج 1, ص 367

[25]. أبو هلال حسن الأسكاري , المرجع السابق, ج 1, ص 368

[26]. جمال الدين أبو عمر, المرجع السابق, ج 7, ص 28

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

عمر و لأن يأكل طعامك)) , ويجوز تقديم مفعول المنصوب بلام الجحد عليها , نحو :((ما كا ن زيد دارك ليدخل)), و ((ما كان عمر و طعامك ليأكل)) .وذهب البصريون إلى أ ن الناصب للفعل ((أ ن)) مقدرة بعدها , ولا يجوز إ ظهارها , ولا يجوز تقديم مفعل الفعل المنصب بلام الجحد عليها.[27]

أ ما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أ نها هي العاملة بنفسها وجواز إ ظهار ((أ نْ)) بعدها ما قدَّمناه في مسألة لام ((كي)).

و أ ما الدليل على جواز تقديم المنصب على الفعل المنص بلام الجحد: فما قال الشاعر [من الطويل] : لقد عذ لتني أ م عمزو , ولم أ كن مقا لتهاما كنت حيا لأسمعا.[28]

أ راد : ((ولم أ كن لأسمع مقالتها)) , وقدم منصب ((لأسمع)) عليه ,وفيه لام الجحود, فدل على جوازه , وفيه أ يضا دليل علي صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير ((أن))؛إذ لو كانت ((أ ن)) ها هنا مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر, وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه.

و أ ما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أ ن الناصب((أ ن)) المقدرة بعدها ما قدمناه في مسألة لام ((كي)).

و أ ما الدليل على أ نه لايجوز إظهار ((أن)) بعدها فمن وجهين: أحدهما: أن قولهم: ((ما كان زيد ليدخل)) , و((ماكان عمرو ليأ كل)) جواب فعل ليس تقديه تقدير اسم, ولا لفظه لفظ اسم؛ لأنه جواب القول قئل : ((زيد سوف

---

[27]. الأنباري, المرجع السابق , ج 2, ص 118

[28]. خالد الأنباري, المرجع السابق, ج 2, ص 236

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

يدخل))، و((عمرو سوف يأكل)),فلو قنا((ما كان زيد لأن يدخل))، و((ما كان عمرو لأن يأكل)) بإظها ر((أ ن)) لكنا جعنا مقابل: وف يدخل وسوف يأكل اسماً؛ لأنَّ((أ ن)) مع الفعل بمنلة لصدر وهو اسم؛ فلذلك لم يخز إظهارها كما لايجوز إظهار الفعل في قولك: ((إيا ك وزيدا)).

والجهة الثاني: أنّ التقدير عندهم : ما كان زيد مُقَدًرا لأن يدخل أ و نحو ذمن وهل يتقدم معمول منصوها عليها التقدير الذي يُوجِبُ المستقبل من الفعل, و((أ ن)) توجب الاستقبال, فاستني بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر ((أن)).

و أما الجواب عن كلما ت الكو فيين: أ ما قو ل الشا عر :

..... و لم أ كن مقا لتها ما كنت حيا ل أ سمعا[29] فلا حجة لهم فيه: لان ((مقالتها)) منصوب بفعل المقدر, كأنه قال: ولم أ كن لأسمع مقالتها, لا بقوله: ((لأسمعا)), كما قال الشاعر [من الطو يل]:

و إ ني ٱمرؤ من عصبة خند فسة أ بت للأعادي أ ن تديخ رقا بها[30]

فاللام في قوله: ((للأ عادي)) لا تكون من صلة ((أ ن تديخ)) بل من صلة فعل مقدر قبله, وتقديره ((أ بت أ ن تديخ)), و جعل هذا المظهر تفسيرا لذلك المقدر, وهذا النحو في كلا مهم أ كثر من أ ن يحصى.

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة تنصب لام الجحد.

ج. الملامح الكوفية في مستوى الخفض

---

[29]. أبو الأباس المبرد, *المقتضب*, (المصر: مؤسسة دار التكمير), ج 4, ص 118

[30]. أبو الأباس المبرد, المرجع السابق, ج 4, ص119

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

الأوّل : (واو ((رب))، هل هي التي تعمل الجر ؟)[31]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : حروف الخفض هي من و إلى و عن و على و في و رُبّ و الباء والكاف و اللام و حروف القسم و هي الواو و الباء و التاء.

ذهب الكوفين إلى أن واو ((رب)) تعمل في النكره الخفض بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن واو ((رب)) لا تعمل ، وإنما العمل ل((رب)) مقدر.[32]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قلوا : إنما قلنا إن الواو هي العاملة لأنها نابت عن ((رب)) ، فلما نابت عن ((رب)) ، فلما نابت عن ((رب)) وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم؛ فإنها لما نابت عن الباء علمت الخفض كالباء، فكذلك الواو هاهنا : لما نابت عن ((رب)) علمت الخفض كما تعمل ((رب))، والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى لشاعر يبتدىء بالواو في أول القصيدة، كقوله {من لرجر}: وبلد عامية أعماؤه {كأن لو ن أرضه سهاؤه}.[33] وقول الآخر :

---

[31]. محمد بن علي, المرجع السابق , ج 2, ص 202

[32]. الأنباري, المرجع السابق, ج 2, ص 35

[33]. ابن هشام الأنصاري, مغني *لبيب* , (بيروت–لبانان: دار الكتب العلمية, 2005), ج 2, ص690

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وبلدة ليس بها أنيس[34] , وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا : إنما الواو ليست عاملة، وإن العمال ل ((رب)) مقدرة، وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، وحرف العطف غير مختص ؛ فوجب أن لا يكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل ((رب)) مقدرة.

والذي يدل على أنها واو لعطف وأن ((رب)) مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها، نحو : ((ورب بلد)) و سنبين ذلك مستو فى في الجواب.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : ((إنها لما نابت عن ((رب)) عملها كواو القسم))، قلنا : هذا فاسد؛ لأنه قد جاء عنهم الجر بإضمار ((رب)) من غير عوض منها ، وذلك نحو قوله {من الخفيف} :

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله.[35]

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة " ربّ ".

الثاني : (هل يجووز أن تأتي ((كي)) حرف جير ؟)[36]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : حروف الخفض هي من و إلى و عن و على و في و رُبّ و الباء والكاف و اللام و حروف القسم و هي الواو و الباء و التاء. و اما النواصب عشرة و هي أن و لن و إذن و كي.....إلخ.

---

[34]. ابن هشام الأنصاري, المرجع السابق, ج 2, ص 692

[35]. ابن هشام الأنصاري, المرجع السابق, ص 121

[36]. محمد بن علي ,المرجع السابق, ج 3, ص 236

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

ذهب الكوفيون إلى أن ((كي)) لا تكون إلا حرف نصب, ولا يجوز أن تكون حرف خفض. وذهب البصرون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر.[37]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنّ (كي) لايجوز أن تكون حرف خفض؛ لأن ((كي)) من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء, وعوامل الأفعال لايجوز أن تكون عوامل الأسماء.

والذي يدل على أنها لاتكون حرف حفض دخل اللام عليها, كقولك : ((جئتك لكي تفعل هذا)), لأن اللام على أصلكم حرف خفض, وحرف الحفض لا يدخل على حرف الحفض, وأما قول الشاعر {من الوافر}:

فلا والله ما يلفى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء[38]

الذي لا يعرج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع.

قالوا: ولا يجوز أن يقال : ((الديل ى أنها حرف جر أنها تد خل على ((ما)) الاستفهامية كما يدخل عليها حرف جر؛ فيقل: ((كيمه)) ،

كما يقل : لمه)) لأنا نقول : ((مه)) من ((كيمه)) ليس ل ((كي)) فيه عمل، وليس في موضع خفض، وإنما هو في موضع صب؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم؛ يقول القائل : ((أقوم كي تقوم) ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم ((تقوم))، فيقول : ((كيمه؟)) يريد ((:كي ماذا) ، والتقدير : كي ماذا تفعل ، ثم حدف، ف ((مه)): في موضع نصب، وليس ل ((كي)) فيه عمل.

---

37. الأنباري, المرجع السابق,ج 2, ص 99

38. جلال الدين السيوطي, *شرح الشواهد*, (القاهرة : دار الفكر) ,ص 91

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو ((ما)) الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها؛ فإنهم يقولون ((كيمه)) كما يقولون : ((لمه)).

والدليل على أنها في موضع جر أن حرف الألف من ((ما)) الاستفهامية لا يحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرف الجار، كقولهم : ((لم))، و ((بم))، و ((فيم))، و ((عم))،

قال الله تعلى: {لم تقولون ما لا تفعلون }[39]، وقال تعلى: { فبم تبسرون}[40] ، وقال تعلى: { فيم أنت من ذكراها }[41] ، وقال تعلى: { عم يتساءلون }(58)، فأما إذا اتصل ل ((ماذا)) فلا يجوز حذف الألف منها ، وإن اتصل بها حرف الجر ، فلا يجوز أن يقال في ((لماذا))، و ((بماذا)) و ((فيماذا)) و ((عماذا)) : ((لم ذا)) ، و ((بم ذا))، و ((وفيم ذا)) ، و ((عم ذا))؛ لأن ((ما)) صارت مع ((اذ)) كالشيء الواحد ، فلم يحذف منها الألف ، وكاذلك إذا وقعت في صدر الكلم لا يجوز أن يحذف الألف منها؛كقولهم : ((ما تريد))، و ((ما تصنع)) ، ولا يجوز أن يقال : ((م تريد)) ، و ((م تصنع))، فلما حذف الألف منها في قولهم : ((كيمه)) ، كما يحذف مع حرف الجر دل على أنها حرف جر ، و إنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر، بمنزلة كلمة واحدة، فحذفت الألف منها للتخفيف، ودخلها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف ، فصار : ((كيمه))، و ((لمه)) ، و ((بمه))، و ((فيمه)) ، و ((عمه))، وقد يجوز

---

[39]. القرأن, الصف : 2

[40]. القرأن, الحجر : 54

[41]. القرأن, النازعات : 43

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

أن يكونوا أبدلوا الهاء من الألف في ((ما)) كما أبدلوها من الألف في ((أنا)) ، فقالوا : ((أنه)) وفي ((حيهلا)), فقالوا : ((حيهله)) وقول الكوفيين : ((إن ((مه)) في موضع نصب)) فسبين فساده في الجواب إنشاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : ((إن ((كي)) من عوامل الأفعل ; فلا يجوز أنتكون من عوامل الأسماء)) قلنا : هذا احرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال ، أو في بعض الأحوال ؟ فإن قلتم في كل الأحوال فلا نسلم ، وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم ، وهذا لأن ((كي)) على ضربين :

أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعل كما ذكرتم ، وذلك إذا دحلت عليها اللام، كقولك : ((جئتك لكي تكرمني)) ، كما قال تعلى : {لكي لا تأ سوا على ما فاتكم}(٥)، ف ((كي)) هاهنا هي النا صبة بنفسها من غير تقدير ((أن)) ، ولا يجوز أن تكون هاهنا حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، وهذا لا إشكال فيه.

والثاني : أن تكون حرف جر كاللام ، نحو : ((جئتك كي تكرمني)) ، فهذه ((كي)) حرف جر بمنزله اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير ((أن)) ، كما هو منصوب بعد اللام بتقدير ((أن)) ، وحذفت فيهما طلبا للتخفيف.

و لم يوجد كي في باب حروف الخفض بل يوجد في النواصب فقط. ولذلك اتبعت الأجرومية في مسألة كي.

د. الملامح الكوفية في مستوى المعرب أو البناء

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

الأوّل : (فعل الأمر معرب أو مبني ؟)[42]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : الماضي مفتوح الأخر ابدا و الأمر مجزوم ابدا.

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرَّى عن حرف المضارعة ــ نحو ((ٱفْعلْ)) ــ معرب مجزوم. وذهب البصريون إلى أنه مبنيّ على السكون.[43]

أما الكوفيون فاحتجبوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمُواجَهِ في نحو : ((افْعَلْ)) ، كقولهم في الأمر للغائب : ((لِتَفْعَلْ)) ، كقولهم في الأمر للغائب: ((لِيَفْعَلْ)) وعلى ذلك قوله تعلى: ﴿فبذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجمعون ﴾[44] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القرّاء، وذُكرتِ القرءةُ أنها قراءة النبيّ □ من طريق أبَيِّ بن كعب، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك و الحسن البصريّ، ومحمد بن سيرين، وأبي عبد الرحمن السلميّ، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ، وأبي رجاء العُطَارِديّ، وعاصم الجَحْدَ رِيّ، وأبي التَّيَّاح، وقتادة، والأعرج، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن فائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوب الحَضْرَميّ، وغيرهم من القراء. وقد جاء في الحديث: ((ولْتَزُرَّهُ ولو بشَوْكَةٍ))، أي: زُرَّهُ، وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال في بعض مغازيه : ((لتأخُذُوا مَصَافّكم)) ، أي: خُذُوا، وقالا صلوات الله عليه مرة أخرى: ((لِتَقُو مُوا إلى مَصَافكّم)) ، أي: قوموا، وقال الشاعر [من الخفيف]

---

[42]. جمال الدين ابو عمر, المرجع السابق, ج 7 , ص 61

[43]. الأنباري. المرجع السابق , ص 59.

[44]. القرأن, يونس : 58

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضَّى جَوَائِجُ المسْلِمينَا[45]

وقال الآخر [من الخفيف] :

فَلْتَكُنْ أبْعَدَ الْعُدَاةِ مِنَ الصُّل حِ مِنَ النَّجْمِ جَارُهُ الْعَيُّوقُ

وقال الآخر [من الوافر] :

لِتَبْعَدْ إذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّي فَلاَ أشْقَى عَلَيْكَ ولاَ أُبَالِي[46]

فَثَبَتَ أن الأصل في الأ للمُوَ جَهِ في نحو : ((اَفْعَلْ)) أن يكون باللام، نحو: ((لِتَفْعَلْ)) كالأمر للغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجَهِ في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارَعة طلبًا للتخفيف، كما قالوا : ((أيش)) والأصل: أي شيء، و كقولهم: ((عم صباحا))، والأصل فيه: ويل أمه، إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك هاهنا: حذفوا اللام لكثرة الاستعمال, وذلك لايكون مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم أنا أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم، نحو: ((لا تفعل)) ، فكذلك فعل الأمر، نحو: ((اَفْعَلْ))، لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول في المعتل: ((اغز)) و ((ارم)) و ((اخش)) فتحذف الواو والياء والألف

---

[45]. خالد الأزهاري, المرجع السابق, ج 1, ص 155

[46]. خالد الأزهاري, المرجع السابق , ج 1, ص 56

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

كما تقل ((لم يغز)), و ((لم يرم)) , و((لم يخش)) بحذف حرف العلة؛ فدل على أنه مجزوم بلا مقدرة.

قالوا : ولا يجوز أن يقال : ((إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف , فحرف الجزم أولى؛ لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم ؛ لأن حرف الجر من عوامل الأسماء, وحرف الجزم من عوامل الأفعال, وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال, فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى)), لأنا نقول: قولكم: ((إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف)) لا يستقيم على أصلكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أن ((رب)) تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء و ((بل))، وإعمالها بعد الواو نحو قول الراجز:

وبلد عامية أعماؤه # كأن لون أضه سماؤه[47]

أي : فرب حورن , وإعما لها بعد الفاء نحو قول الشاعر:

۞فحور قد لهوت بهن عين۞[48]

أي : فرب حور , وإعمالها بعد ((بل)) نحو قول الرجز :

بل بلد ملء الفجاج فتمه # لا يشترى كتانه وجهرمه[49]

أي : بل رب بلذ , فأعملتم ((رب)) في هذه المواضع مع الحذف وهي حرف خفض , وهذه من قضة منا قضة ظاهرة ؛ فدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف, على أنه حكى نقلة اللغة عن رؤبة أنه كان إذا قيل له: ((كيف

---

47. خالد الأزهاري, المرجع السابق , ج 1, ص 56
48. خالد الأزهاري, المرجع السابق , ج 1, ص 57
49. ابن هشام الأنصاري, المرجع السابق, ج 1, ص 112

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

أصبحت))، يقول: ((خير, عافاك الله)) , أي : بخير, فيعمل حرف الخفض مع الحذف.

وكذلك أيضا منعكم إعمل حرف الجزم مع الحذف لا يستقيم أيضا على أصلكم , فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع , وهي : الأمر , والنهي , والدعاء الاستفهام , والتمني , والعرض , والأمر نحو : ((ايتني آتك))، والنهي : ((لا تفعل يكن خيرا لك)) , والدعاء :((اللهم ارزقني بعيرا أحج عليه))، والاستفهام: ((أين بيتك أزرك))، والتمني : ((ألاماء أشربه))، والعرض: ((ألاتنزل أكرمك)) , فأعملتم حرف الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلها لتقدره فيها.

وقد جاء عن العرب إعمل حرف الجزم مع الحذف, قال الشاعر [من الوافر]: محمد تفد نفسك كل نفسي إذا ما خفت من أمر تبالا.[50]

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة تسكين حرف الأمر الأخير.

الثاني : (المنادى المفرد العلم , معرب أو مبنيّ ؟)[51]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : المفرد العلم و النكرة المقصودة فبنيان على الضم من غير تنوين نحو يا زيدُ و يا رجلُ و الثلاثة الباقية منصوبة لا غير.

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم, وليس بفاعل ولا

---

[50]. ابن هشام الأنصاري, المرجع السابق, ج 1, ص 224

[51]. جمال الدين أبو عمر, المرجع السابق, ج 1, ص 128-130

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم, ومو ضعه النصب, لأنه مفعول.[52]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا معرب له يصحبه منرافع ولا ناصب ولا خافض, ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف, ولم نصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق, فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوبا؛ فحملنا على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالا من غيره.

وأما الفراء فتمسك بأن قال: الأصل في النداء أن يقال: "يا زيداه", كالندبه؛ فيكون الاسم بين صوتين مدديدين – وهم "يا" في أول الاسم, والألف في آجره –والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه, فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو "يا" في أوله عن الثاني, وهو الألف في آجره, فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها ب"قبل" و "بعد"؛ لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه, والاسما كالمضاف إليها إذكان متعلقا بها؛ أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه, نحو :

"جئت من قبل ومن بعد", أي : من قبل ذلك ومن بعد ذلك, قال الله تعالى : ﴿ لله الأمر من قبل ومنبعد ﴾[53] , أي: من قبل ذلك ومن بعد ذلك ؛ فكذلك هاهنا.

قالو : ولا يجوز أن يقل : " لو كانت الألف في اخر المنادى بمنزله المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو : واقنسروناه " لأنا نقول : نحن لا

---

[52]. الأنباري, المرجع السابق, ج 2, ص 301

[53]. القرأن, الروم : 4

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

نجوز ندبة الجمع الذي على هجاءين, فلا يجوز عندنا ندبة " قنسرون " بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تشنيته ولا جمعه.

قالوا : ولا يجوز أيضا أن يقال : إن هذا يبطل بالمنادى المضاف, نحو: "يا عبد عمرو" فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد, فكان ينبغي أن يقال : يا عبد عمرو – بالضم – لأن أصله: يا عبد عمراه, لأنا نقول: إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لأجل طوله , بخلف المفرد , فبان الفرق بينهما.

وأما المضاف فانما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة في قولك: " يا زيداه " والدال في " يا زيداه " مفتوحة, فبقيت الفتحة على ما كانت في "يا عبدعمرو "كما كانت في " يا زيداه ", والمضموم ها هنا بمنزلة المنصوب, والمنصوب بمنزلة المندوب, ولا يقال إنه نصب بفعل ولا أداة.

قالوا : والذي يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناع دخول الألف واللام عليه, والذي يدل على أنه ليس منصوبا بفعل امتناع الحال أنتقع معه, فلا يجوز أن يقال : " يا زيد راكبا ", والذيدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعته على النصب , نحو : " يا زيد الظريف "كم يحمل نعته على الرفع, نحو : " يا زيد الظريف ".

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبني وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربا لأنه أشبه كاف الخطاب , وكاف الخطاب مبنية ؛ فكذلك ما أشبهها. وجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الجطان , والتعريف, والإفراد , فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أن كاف الخطاب مبنية.

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقع اسم الخطاب ؛ لأن الأصل في يا زيد أن تقول : " يا إياك " أو " يا أنت " لأن المنادى لما كان مخاطبا كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويوتى باسم الخطاب , فيقل : " يا إياك " أو" يا أنت ",كما قال الشاعر [من الرجز] :

يا مر يا ابن واقع يا أنتا أنت الدي طلقت عام جعتا

حتى إذا اصطبحت واغتبقتا أقبلت معتادا لما تركتا[54]

۞ قد أحسن الله وقد أساتا ۞

فلما وقع الاسم المنادى مو قع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا كما أن اسم الخطاب مبني, وإنما وجب أن يكون مبنيا على الضم لو جهين :

أحدهما : أنه لا يخلو : إما أن يبنى على الفتح , أوالكسر , أو الضم , بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان ياتبس بما لا ينصرف , وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان ياتبس بالمضاف إلى النفس, وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم.

والوجه الثاني : أنه بني على الضم فرقا بينه وبين المضاف ؛ لأنه كان مضافا إلى النفس كان مكسورا ,

وإن كان مضافا إلى عيرك كان منصوبا, فبني على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف, لأنه لا يدخل المضاف.

---

[54]. خالد الأنصاري, المرجع السابق, ج 2, ص 163

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وإنما قلنا : " إنه في موضع نصب " لأنه مفعول ؛ لأن التقدير في قولك : " يا زيد " أدعو زيدا, أو أنادي زيدا , فلما قامت : " يا " مقام " أدعو" عملت عمله , والذي يدل على أنها قامت مقامه من و جهين :

أحدهما : أنها تدخلها الإلة, نحو : " يا زيد ", و " يا عمرو " والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل, دون الحرف , فلما خازت فيها الإمالة دل على أنها قد قامت مقام الفعل.

والوجه الثاني : أن لام الجر تتعلق بها, نحو : " يا الزيد " , و " يا لعمرو " فان هذه اللام لام الاستغاثة, وهي حرف جر؛ فلو لم تكن " يا " قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف, فدل على أنها قد قا مت مقام الفعل, ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميرا كالفعل.

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة قاعدة الحال المفرد العلم.

الثالث : (اسم ((لا)) المفرد النكرة , معرب أو مبني؟)[55]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر : اعلم أنّ لا تنصب النكرة بغير تنوين إذا باشرت النكرات و لم تتكرّر لا, نحو لا رجلَ في الدار.

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي ب ((لا)) معرب منصوب بها نحو : ((لارجل في الدار)). وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح .[56]

---

[55]. محمد بن علي, المرجع السابق, ج 2, ص 6

[56]. الأنباري, المرجع السابق, ج 2, ص 341

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل ; لأن التقدير في قولك : ((لارجل في الدار)) لاأجد رجلا في الدار, فاكتفوا ب ((لا)) من العامل, كما تقول : ((إن قمت قمت, وإن لا فلا)) أي : وإن لا تقم فلا أقوم , فلما اكتفوا ب ((لا)) من العا مل نصبوا النكرة به , وحذفوا التنوين بناء على الإضافة.

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بها لأن ((لا)) تكون بمعنى ((غير)),كقولك : ((زيد لا عاقل ولا جاهل)) , أي : غير عاقل وغير جاهل , فلما جاءت هاهنا بمعنى ((ليس)) نصبوا بها , ليخر جوها من معنى ((غير)) إلى معنى ((ليس)) ويقع الفرق بينهما.

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكرة – ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها– نصبوا النكرة بغير تنوين.

ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن ((لا)) إنما عملت النصب لأنها نقيضة ((إن)) ; لأن ((لا)) للنفي , و ((إن)) للاء ثبات , وهم يحملون الشيء على ضده , كما يحملونه على نظيره , إلا أن ((لا)) لما كانت فرعا على ((إن)) في العمل , و ((إن)) تنصب مع التنوين نصبت ((لا)) من غير تنوين ; لينحط الفرع عن درجة الأصل ; لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قا لوا : إنما قلنا إنه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك : ((لا رجل في الدار)) : لا من رجل في الدار ; لأنه جواب من قال : ((هل من رجل في الدار؟)) فلما حذفت ((من)) من اللفظ وركنت مع ((لا))

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى , وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء , وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : ((إنما قلنا إنه منصوب ب ((لا)) ; لأنها اكتفي بها عن الفعل)) قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ; ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون منونا.

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة اسم لا المفرد النكرة.

هـ. الملامح الكوفية في مستوى العامل

الأوّل : (حاش في الاستثناء، فعل أوحرف أو ذات وجهين)[57]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : حروف الخفض هي من و إلى و عن و على و في و رُبّ و الباء والكاف و اللام و حروف القسم و هي الواو و الباء و التاء.

ذهب الكوفيون إلى أن ((حاشى)) في الاستثناء فعل ماض، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلا ويكون حرفا.[58]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه يتصرف، والدليل على أنه يتصرف قول النابغة [من البسيط]:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد[59]

---

[57]. محمد بن علي, المرجع السابق, ج 1, ص 97

[58]. الأنباري, المرجع السابق, ج 1, ص 217

[59]. جمال الدين ابن منظور, المرجع السابق, ج 3, ص 337

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وإذا كان متصرِّفاً فيجب أن يكون فعلاً؛ لأن التصرّف من خصائص الأفعال.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل عَلَى أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به، قال تعالى: ﴿حَاشَ لله مَا هٰذَا بَشَراً ﴾[60] وحرفُ الجرِّ إنما يتعلق بالفعل، لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذفُ، والحذفُ إنما يكون في الفعل، لا الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في ((حاشىٰ لله)): ((حاشَ لله))، ولهذا قرأ أكثر القراء ﴿حا شَ لِلَّهِ﴾ بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف؛ فدل على أنه فعل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف أنه لا يجوز دخول ((ما)) عليه؛ فلا يقال: ((ما حاشى زيداً))، كما يقال: ((ما خَلا زَيداً، وما عَدَا عمراً)) ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال: ((ما حا شىٰ زَيداً))، فلمّا لم يقولوا ذلك دَلَّ على فساد ما ذهبوا إليه، يدلّ عليه أن الاسم يأتي بعد ((حاشى)) مجروراً، قال الشاعر [من السريع]:

حَـاشَـىٰ أبـي ثَـوْبَـانَ؛ إنَّ بِـهِ ضَنَّـا عَلَـى المَلْحَـاةِ والشَّتْـمِ[61]

فلا يخلو: إما أن يكون هو العامل للجر، أو عامل مقدر، بطل أن يقال عامل مقدر؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف فوجب أن يكون هو العامل على ما بينا.

---

60. القرأن الكريم

61. محمد بن علي, المرجع السابق, ج 1 , ص 123

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: ((إنه يتصرف)) قلنا: لا نسلم، وأما قول النابغة:

۞وما أحاشي من الأقوام من أحد۞[62]

فنقول: قوله ((أحاشي)) مأخوذ من لفظ ((حاشي))، وليس متصرفا منه، كما يقال: ((بسمل))، و ((هلل))، و ((حمدل))، و ((سبحل))، و ((حولق))، إذا قال: ((بسم الله))، و ((لا إله إلا الله))، و ((الحمدلله))، ((سبحان الله))، و ((لا حول ولا قوة إلا بالله))، وكذلك يقال: ((لبى)) إذا قال: ((لبيك))، و ((أفف)) إذا قال: ((أفة))، وهو اسم للضجرة، و ((دعدع)) إذا قال لغنمه: ((داع داع))، وهو تصويت بها، و ((بأبأ الرجل بفلان))، إذا قال له: بأبي أنت، كما قال [من الرجز]:

وإن تبأبأن وإن تفدين[63]

فكما بنيت هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف، فكذلك هاهنا.

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة حاش.

الثاني : (هل يجوز توكيد النكرة معنويا؟)[64]

إن في كتاب الأجرومية قد ذُكر أنّ : التوكيد تابع للمؤكد في رفعه و نصبه و خفضه و تعريفه و يكون بألفاظ المعلومة و هي النفس و العين و كل و أجمع.

---

62. جمال الدين ابن منظور, المرجع السابق, ج 2, ص 442
63. جمال الدين ابن منظور, المرجع السابق, ج 2, ص 443
64. محمد بن علي, المرجع السابق, ج 3, ص 67

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة، نحو قولك: «قعدت يوماً كله»، و «قمت ليلة كلها». وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق. وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها، نحو: «جاءني رجلٌ رجل»، و «رأيت رجلاً رجلاً»، و «مررت برجلٍ رجل» وما أشبه ذلك.[65]

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الليلُ على أنّ تأكيدها جائز النقلُ، والقياسُ. أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب، قال الشاعر [من البسيط]:

لكنَّه شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رجبٌ يا لَيْت عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّه رَجَبُ[66]

فأكّد «حول» وهو نكرة بقوله: «كله» ؛ فدلّ على جوازه. وقال الآخر [من الرجز] :

إذَا الْقَعُو دُ كَرَّ فيها حَفَدَا يَوْماً جَدِيدًا كلّهُ مُطَرَّدا[67]

فأكد «يوماً» وهو نكرة بقوله «كلهُ». وقال الآخر [من المتقارب]:

- شرح شذور الذهب ص 551

زَحَرْتَ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا فَجِئتَ بِهِ مُؤْيِدًا خَنْفَقِيقَا[68]

فأكد «ليلةً» وهي نكرة بقوله «كلها» ومؤيدًا خنفقيقًا: اسمان من أسماء الداهية. وقال الآخر [من الرجز]:

قَدْ صَرّتِ الْبَكْرَةُ يَوْ مًا أجْمعا[69]

---

[65]. الأنباري, المرجع السابق, ج 2, ص 402

[66]. محمد بن علي, المرجع السابق , ج 2, ص 407

[67]. جمال الدين أبو عمر, المرجع السابق, ج 3, ص 45

[68]. جمال الدين ابن منظور, المرجع السابق, ج 7, ص 228

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

فأكّدَ «يَوْمًا» بـ «أجمع»؛ فدلّ على جوازه وأما القياس فلأن «اليوم» مؤقَّت يجوز أن يقعد في بعضه، و «الليلة» مؤ قَّتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا قلت: «قَعَدْتُ يَوْمًا كُلَّهُ» و «قُمْتُ لَيْلَةً كُلَّها» صحَّ معنى التوكيد؛ فدلَّ على صحَّة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين:

أحدهما: أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد؛ لأنَّ تأكيد ما لا يعرف لافائدة فيه، وأما قولهم: «رأيت درهما كلّ درهم» وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لاعلى التأكيد.

والوجه الثاني: أنّ النكرة تدلّ على الشياع والعموم، والتوكيد يدلّ على التخصيص والتعيين، وكلّ واحد منهما ضدّ صاحبه؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدا له، ولو جوّزنا ذلك لكنّا قد صيّرنا الشائع مخصّصا، وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضدّما وضع له؛ لأن التأكيد تقرير، وهذا تغيير، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة باالمعرفة أو المعرفة بالنكرة؛

لأنّ كل واحد منهما ضدّ صاحبه؛ لأنّ النكرة شا ئعة، والمعرفة مخصوصة، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعا مخصوصا في حال واحدة؛ فحدث هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه؛ أما قول الشاعر:

---

[69]. محمد بن علي, المرجع السابق , ج 2, ص 407

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

۞يا ليت عدّة حول كلّه رجب۞[70]

فنقول الرواية الصحيحة:

۞ يا ليت عدّة حولي كلّه رجب ۞

بالإضافة، وهو معرفة لانكرة، وأما قول الآخر:

۞ يوما جديدا كلّه مطرّدا۞[71]

فلا حجّة فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيدا للمضمر في «جديد»، والمضمرات لاتكون إلا معارف، وكان هذا أولى به؛ لأنه أقرب إليه من «يوم» فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع.

فلذلك اتّبعت الأجرومية مذهب الكوفية في مسألة إيجاز استعمال التوكيد المعنوي.

---

[70]. محمد بن علي, المرجع السابق , ج 2, ص 410

[71]. محمد بن علي, المرجع السابق , ج 2, ص 410

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id